## ضمن جهود وزارة العدل لتطوير القضاء
# مؤشرات لقياس أداء المحاكم عبر بوابتها الالكترونية

ضمن المرحلة التقنية لمشروع الملك عبد الله لتطوير القضاء ، دشنت وزارة العدل مجموعة من التقارير والمؤشرات التفاعلية لقياس أداء المحاكم، حيث تعرض نسب ورود القضايا وأعدادها في المحاكم ومقارنتها ببعضها البعض وتحليل القضايا وتفاصيلها وتزايدها في المناطق والمدن على هيئة رسوم وأشكال بيانية.

وتتميز تلك المؤشرات بتفاعلها المباشر وسهولة تعاملها مع المستفيد حيث يستطيع تتبع مسار قضية معينة في عدة سنوات يتم اختيارها، وتهدف تلك الخدمة إلى توفير معلومات مفيدة للجهات البحثية والإرشادية من أجل معالجة أسباب انتشار بعض القضايا، وقد احتوت المؤشرات التفاعلية للوزارة على ثلاثة أنواع رئيسية، وهي مؤشرات المحاكم ، ومؤشرات القضايا ومؤشرات المناطق.

وقد احتوت مؤشرات المحاكم على ثمانية مؤشرات وهي (المحكمة السنوية ، مقارنة العمل في المحاكم العامة سنوياً ، مقارنة العمل في المحاكم الجزئية سنوياً، التزايد في محكمة معينة خلال عدة سنوات، مقارنة العمل في المحاكم العامة خلال شهر معين ، مقارنة العمل في المحاكم الجزئية خلال شهر معين ، عرض المحاكم الجزئية مرتبة حسب حجم العمل سنوياً، عرض المحاكم العامة مرتبة حسب حجم العمل سنوياً).

في حين احتوت مؤشرات القضايا على ستة مؤشرات وهي (مقارنة ورود القضايا الإنهائية في المحاكم الشهرية ، مقارنة ورود القضايا الحقوقية في المحاكم شهرياً ، القضايا الإنهائية الواردة في المحكمة يومياً، القضايا الحقوقية الواردة في المحكمة يومياً ، القضايا الإنهائية الواردة في المحكمة شهرياً ، القضايا الحقوقية الواردة في المحكمة شهرياً).

بينما احتوت مؤشرات المناطق على ستة مؤشرات و هي (مقارنة القضايا الإنهائية في المناطق سنوياً ، مقارنة القضايا الحقوقية في المناطق سنوياً ، مؤشر نمو قضية حقوقية سنوياً في المناطق ، نمو قضية حقوقية شهرياً في منطقة معينة ، نمو قضية إنهائية سنوياً في المناطق ، نمو قضية إنهائية شهرياً في منطقة معينة).

## بهدف مكافحة الإرهاب
# السعودية والأمم المتحدة تؤسسان مركزاً دولياً

تم مؤخراً توقيع اتفاقية بين السعودية ومنظمة الأمم المتحدة في نيويورك ، من أجل تأسيس مركز «الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب»، وقد قام بتوقيع الاتفاقية كلاً من وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون .

ويهدف المركز إلى إيجاد استراتيجية دولية لمنع تمويل العمليات الإرهابية ومكافحة غسيل الأموال والجريمة الدولية ، ودعم التعاون الاستخباري الدولي ، وإيجاد قاعدة معلومات لمساعدة الدول النامية لمكافحة الإرهاب ودعم ثقافة الحوار وإرساء مبادئ حقوق الإنسان ، وقدمت السعودية تمويلاً للمركز بمبلغ وقدره ١٠ ملايين دولار.

الجدير بالذكر أنَّ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله آل سعود دعا خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في الرياض عام ٢٠٠٥م لتأسيس ذلك المركز .

# وزارة الصحة تصدر الدليل السعودي لخدمات الإقلاع عن التدخين

في بادرة الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط ، وضمن جهود وزارة الصحة من أجل مكافحة التدخين وتقديم المساعدات الطبية للراغبين في الإقلاع عن ممارسة التدخين ، فقد اعتمد وزير الصحة الدكتور عبد الله الربيعة الدليل السعودي لخدمات الإقلاع عن التدخين ، ليكون مرجعاً لجميع القطاعات الطبية العاملة بالمملكة ، وقد أكد المشرف العام على برنامج مكافحة التدخين بوزارة الصحة الدكتور ماجد المنيف أن «الهدف الرئيسي لإعداد واعتماد هذا الدليل هو تقديم أفضل الخدمات والطرق العلاجية لكل مدخن يرغب في الإقلاع إلى جانب توحيد إجراءات العمل لكل مراكز الإقلاع عن التدخين والاعتماد على الطرق الطبية المعتمدة علمياً».

وأضاف « سيساهم هذا الدليل في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والحرص على عدم الهدر المالي دون فائدة مرجوة ، وسيساهم أيضاً في التأصيل العلمي للدورات التدريبية لتأهيل العاملين في مجال الإقلاع عن التدخين وسيبني قاعدة متينة لمشروع التطوير والتوسع في مساعدة المدخنين الراغبين في الإقلاع على المستوى الوطني لجميع المؤسسات الطبية العاملة في ذلك المجال».